العيد الوطني الـ 46 لسلطنة عمان

السلطان قابوس.. قـ
سلطنة عُمان.. نهضة متـ

تحتفل سلطنة عمان اليوم 18 نوفمبر بالعيد الوطني السادس والأربعين، وهو اليوم الخالد في ذاكرة الوطن والإنسان العماني، لما يمثله من أهمية في تغيير مجرى الحياة في السلطنة منذ انطلاق مسيرة نهضتها الحديثة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد قبل ستة وأربعين عاما، حيث دخلت عمان مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخها، تقوم على رؤية إستراتيجية، شاملة ومتكاملة، لبناء حاضر زاهر ومستقبل واعد لعمان، شعبا ومجتمعا ودولة، في كل المجالات وعلى مختلف المستويات، سواء على الصعيد الداخلي، أو الخارجي ومستوى علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة في المنطقة وعلى امتداد العالم من حولها.

وإن سلطنة عمان دولة ضاربة بجذورها في التاريخ، وطالما لعبت دورا حيويا، وحضاريا مؤثرا في حقب التاريخ المتتابعة، فإن النظرة الحكيمة للسلطان قابوس تفاعلت معها الخبرة بالتاريخ العماني، وطبيعة الموقع الاستراتيجي للسلطنة، وآمال الحاضر المتمثلة في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق حياة أفضل للشعب العماني، والتطلع الى أن يعم السلام والأمن والاستقرار منطقة الخليج، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، لتنعم كل شعوب المنطقة ودولها بالاستقرار والسلام والرخاء.

وفي حين تمثل هذه المناسبة الوطنية المجيدة فرصة يحرص من خلالها أبناء الشعب العماني الوفي على التعبير عن عمق امتنانهم وعرفانهم لباني نهضة عمان الحديثة وذلك من خلال العديد من وسائل التعبير الفردية والجماعية، فإن هذه المناسبة الوطنية تمثل كذلك فرصة للنظر والتأمل فيما تحقق من منجزات وأهداف في مختلف المجالات، وهي منجزات يفخر بها الوطن والمواطن على كل المستويات، والانطلاق من ذلك نحو آفاق العزة والمجد والرقي والازدهار وتحقيق المزيد من الأهداف والإنجازات، حيث أشار السلطان قابوس إلى أن جميع خطط التنمية تضع في مقدمة الأولويات الاهتمام بالمواطن وتوفير الخدمات الضرورية له.

السلطنة ضمن أفضل 10 وجهات للسفر عالميا

تمتلك سلطنة عمان العديد من المقومات السياحية الطبيعية والتراثية والحديثة حيث يقصدها السياح من مختلف دول العالم.

وأعلنت السلطنة عن خطة طموحة لتنمية السياحة كجزء من خطة التنمية «عمان 2020»، وتتضمن تطوير عدد من المشاريع العملاقة التي تهدف إلى زيادة أعداد السائحين ليصلوا إلى 12 مليون سائح عام 2020.

ويأتي على رأس المشروعات الجديدة تطوير مطار مسقط الدولي من أجل زيادة حجمه بنحو 3 أضعاف الحجم الحالي لتصل طاقته الاستيعابية إلى 20 مليون مسافر سنويا.

شغلت سلطنة عمان المرتبة الثامنة عالميا بين أفضل الدول التي يجب زيارتها في العام 2017 من قبل أكبر مرجع ودليل سفر حول العالم، وهو مجلة «لونلي بلانيت». وتعد السلطنة الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والشرق أوسطية التي تصل إلى هذه القائمة لهذا العام، كما أنها المرة الأولى التي تدرج فيها المجلة الرائدة سلطنة عمان ضمن «أفضل وجهات السفر» منذ العام 2009. وبدأت السلطنة خلال عام 2016 تنفيذ الإستراتيجية العمانية للسياحة (2016_2040م) التي تستهدف توفير أكثر من (500) ألف فرصة عمل، وزيادة حجم الاستثمارات المتوقعة لتصل إلى نحو 19 مليار ريال عماني (12٪) منها استثمارات من القطاع العام، وتتطلع الإستراتيجية إلى زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040م إلى (10٪)، وتنمية الاقتصاد المحلي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتركز الإستراتيجية على أن تصبح السلطنة بحلول عام 2040م من أهم المقاصد السياحية التي يزورها السائح لقضاء العطلات وللاستكشاف والاجتماعات من خلال جذب 11 مليون سائح دولي ومحلي سنويا، كما تركز الخطة على 14 منطقة تجمع سياحي مقترحة كالقلاع والحصون، والتراث الثقافي العماني العريق، والجواهر الطبيعية في عمان، ومنطقة البدو في عمان، والأراضي الساحلية، والصحاري متدرجة الألوان، ومنزل سندباد، وآثار من العصر الحديدي والبرونزي، والأودية والينابيع، والقرى الجبلية، ومدينة عمان الحديثة المبنية وفق النموذج التقليدي القديم، وصحراء الربع الخالي، وطريق اللبان والبخور، ومنطقة ظفار البرية الغربية. ويعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها خطة السلطنة للتنويع الاقتصادي خلال الخطة الخمسية التاسعة (2016_2020).

مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس.. فوائد تنموية

ميناء السلطان قابوس في مطرح

شهد يوم 16 نوفمبر 2016 وتزامنا مع الاحتفال بالعيد الوطني للسلطنة، تدشين المرحلة الأولى من مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس في ولاية مطرح بمحافظة مسقط.

ويمثل هذا المشروع مرحلة مهمة في جهود السلطنة للنهوض بالقطاع السياحي والمشاريع الكبرى التي تقدم بعدا اقتصاديا مهما على مستوى المنطقة. ومن المؤمل أن يحقق المشروع الذي تتولى مهمة تنفيذه الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) نقلة نوعية للقطاع خاصة بعد اكتمال مراحل المشروع نظير ما يتمتع به من مرافق وخدمات سياحية وتجارية متنوعة ترفد القطاع السياحي بشكل عام ومحافظة مسقط بشكل خاص، بما يوفره المشروع من مرافق ومكونات مرموقة ستسهم في جذب الزوار من داخل وخارج السلطنة. وينقسم مشروع الواجهة البحرية إلى أربع مراحل، حيث سيتم انجاز المرحلة الأولى بحلول العام 2020، وتتضمن مرافق سكنية وتجارية وخمسة فنادق ومركزا تجاريا يضم عددا من المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية المتنوعة ومرافق ترفيهية وسياحية، الى جانب مواقع خدمية للسفن السياحية القادمة الى الميناء ومرفأ للسفن واليخوت السياحية، وسوق الميناء الذي سيحتضن أكثر من 80 شركة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي ستقدم خدمات ومنتجات متميزة للزوار.

ومن المتوقع أن تسهم الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة وايجاد فرص عمل تقدر بـ 12 ألف وظيفة مباشرة و7000 وظيفة غير مباشرة.

يشكل العام 2016 نقطة مهمة في مسار التنمية العمانية للمحافظة على الإنجازات التي تحققت على مدى الـ 46 عاما من مسيرة النهضة المباركة والبناء عليها، وفقا لما حددته الرؤية المستقبلية 2020 من أهداف تتعلق بتوفير فرص عمل منتجة ومجزية للشباب العماني، وتركيز الجهود على تحسين الاندماج الاجتماعي من خلال تعزيز التعليم والتدريب والصحة وتنمية الموارد البشرية وصولا إلى هدف التشغيل الكامل للقوى العاملة الوطنية، إضافة إلى تعميق التنويع الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات الواعدة كالصناعة التحويلية والخدمات اللوجستية والنقل والسياحة والثروة السمكية والتعدين.

سياسة خارجية هادئة ومتوازنة

على امتداد سنوات النهضة المباركة رسم السلطان قابوس سياسة عمان الخارجية وفق أسس ومبادئ راسخة تقوم على الثبات والتوازن والوضوح والعقلانية في بناء العلاقات مع دول العالم والتعامل مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية، واستندت هذه السياسة الى مرتكزات أساسية تنبع من الأهمية الإستراتيجية لموقع عمان الجغرافي والعمق الحضاري والتاريخي والانتماء العربي والإسلامي.

وعبر السلطان قابوس في مختلف المناسبات المحلية والدولية عن ثوابت ومبادئ تلك السياسة المتمثلة في إقامة علاقات ودية مع مختلف دول العالم، والتعاون المشترك وتبادل المنافع والمصالح، وانتهاج سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق وسياسة الدول، الالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف، والدعوة إلى السلام والوئام ونشر ثقافة التسامح والتفاهم، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومراعاة المواثيق والمعاهدات والالتزام بقواعد القانون الدولي، والوقوف إلى جانب القضايا العادلة في المحافل الدولية. وأكد السلطان قابوس في هذا الجانب قائلا «إننا إذ نعتز بالصداقات التي تربط بين عمان والأسرة الدولية، فإننا نؤكد في ذات الوقت حرصنا على الاستمرار في أداء دورنا كاملا على الساحة العالمية وفقا للمبادئ التي اعتمدناها منذ البداية منطلقا لسياستنا التي تسعى بكل إخلاص إلى الصداقة والتعاون مع الجميع، وتناصر القضايا العادلة لكل بلدان وشعوب العالم، وتعمل من أجل السلام والاستقرار على جميع المستويات الدولية».

سياسة عمان الخارجية تتسم بالتوازن والعقلانية في بناء العلاقات مع دول العالم

5 قطاعات واعدة للاقتصاد العماني: الصناعات التحويلية والسياحة واللوجستيات والتعدين والثروة السمكية

التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إحدى سمات الشورى العُمانية

فالديبلوماسية العمانية تمكنت من ترجمة الفكر النير للسلطان قابوس في تطوير علاقات خارجية طيبة مع جميع دول العالم، وتوظيف ذلك لخدمة التنمية الوطنية ومعالجة العديد من القضايا والأزمات على الساحة الإقليمية والدولية، ونظرتها إلى الأزمات التي تقع على الساحة الإقليمية والدولية، فالموقف العماني يتم بناؤه على أساس الواقع والحكمة وبعد النظر وحسن التصرف والثبات والتحسب لعواقب الأمور، لذلك استطاعت عمان أن تكون لها سياسة خارجية متوازنة في بيئة إقليمية ودولية مليئة بالمتناقضات والتقلبات.

ومثلما قادت السلطنة، ولا تزال ، الجهود الرامية لإرساء السلام والدعم المستمر لمبادرات السلام لمختلف قضايا المنطقة وتقريب الأطراف المعنية حيالها، وحرصت على أن تصل هذه القضايا إلى نهاياتها الناجحة والسلمية التي تحفظ كيان الدول ومصالح شعوبها على قواعد المشاركة والعدالة والمساواة، بذلت السلطنة جهودها في دفع المفاوضات اليمنية وتقريب وجهات النظر بين فرقاء الصراع، ونزع فتيل الحرب الدائر رحاها في اليمن، وذلك بما تملكه السلطنة من رصيد من الثقة لدى أطراف النزاع.

وقد تعاطت سلطنة عمان مع الأزمة اليمنية ومنذ البداية بصورة واضحة وصريحة، ووقفت بشكل ثابت وصادق وفق توجهات السلطنة وذلك ببذل كل الجهود لدفع المفاوضات اليمنية التي انطلقت في مسقط مطلع أغسطس 2015، وتواصلت في الكويت في 21 أبريل 2016، انطلاقا من رؤية حكيمة تعي مدى التأثيرات العميقة التي يخلفها الصراع على اليمن الشقيق أولا واليقين بأن التأخير في السلام سيكلف الأجيال اليمنية عقودا من المعاناة، لاسيما مع المعاناة الإنسانية التي لحقت به، ودمار البنية الأساسية جراء الصراع الدائر، وما يلحقه ذلك الصراع من تبعات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لليمن بصفة خاصة، وعلى الأوضاع الإقليمية والعربية بصفة عامة، كونه أحد الصراعات الرئيسة في الشرق الأوسط، وهو صراع يحيد ببوصلة دول المنطقة عن التنمية المستدامة التي تصنع الفارق لمستقبل شعوبها، عبر تسليح مضاد يأخذ المنطقة دائما لمربع التوتر.

كما أسهمت السلطنة بناء على توجيهات السلطان قابوس بالمساعدة في العثور أو الإفراج عن عدد من الرهائن أو المفقودين في مناطق الحرب والنزاع، وتقدمت كذلك بعدة مبادرات لإنقاذ حياة الكثير من الأشخاص، فاحتضنت الكثير من المصابين في الحرب باليمن وتكفلت بعلاجهم، ومنهم من استقبل لمواصلة العلاج بالمستشفيات المرجعية بالسلطنة دونما تمييز بين انتماءاتهم، وذلك من منطلق حسن الجوار وروح الإخاء والتعاون التي تميز الديبلوماسية العمانية الحكيمة.

كما أن السلطنة وهي تسعى دائما لحل الخلافات بالطرق السلمية فإنها قامت بمساع تجاه القضية الليبية، وكانت السلطنة محطة مهمة في أعمال اللقاء التشاوري للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، فقد شهدت مدينة صلالة في 18 مارس 2016، وعلى مدار ثلاثة أسابيع مشاورات لصياغة مشروع الدستور الليبي بمشاركة 32 عضوا من الهيئة التأسيسية، وقد قامت خلالها السلطنة بتوفير المناخ المناسب للحوار الهادئ والبناء لإنهاء حالة الانشقاق بين الليبيين، وتكللت تلك الجهود بالنجاح في التوصل إلى الإعلان عن مسودة لمشروع الدستور الليبي تمهيدا لعرضه على الشعب الليبي للاستفتاء عليه.

إن السمعة الدولية التي اكتسبتها السلطنة من خدمة السلام والوئام والتآخي العالمي، يدعو إلى الفخر والاعتزاز، ولها من المواقف الإنسانية المشرفة الكثير مما لا ترغب في ذكره أو الإعلان عنه، خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وما تقدمه للشعب الفلسطيني، حيث تعتبر أن هذه القضية واجب تمليه الأخوة العربية والإسلامية، وكانت السلطنة فاعلة منذ بداية نهضتها الحديثة، تؤدي دورها في المجتمع الدولي، ومحافله بإيجابية وفعالية، وتشارك في دعم القضايا العادلة، وبتوجيهات من السلطان قابوس بن سعيد نظمت السلطنة في الفترة من 14 إلى 17 فبراير 2016 (أسبوع التقارب والوئام الإنساني) للعام الخامس على التوالي، والذي يأتي منتظما وفق رؤية السلطان قابوس في سياق خدمة التفاهم والوئام الديني والحضاري، ومشاركة من السلطنة في تنفيذ القرار الأممي لعام 2010 بجعل أسبوع من شهر فبراير من كل عام أسبوعا للوئام بين الأديان.

دولة مؤسسات عصرية

يمثل التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إحدى سمات الشورى العمانية، ومنهاجا يعبر عن السعي من أجل تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، سواء من خلال تنفيذ خطط التنمية أو من خلال التطوير المتواصل للأداء وتوسيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في جميع المجالات.

وسيرا على النهج الذي أرساه السلطان قابوس بن سعيد بالتواصل المستمر بين المجلسين وصولا إلى تضافر جميع الجهود تحقيقا لمتطلبات المرحلة الراهنة، وترسيخ التعاون والتشاور القائم بينهما في الأمور التي تعزز مسارات العمل الوطني الذي تسعى الحكومة وباقي مؤسسات الدولة إلى تحقيقه خدمة للصالح العام.

قلعة بهلاء